



**مركز البيان للدراسات والتخطيط**  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# تونس ومفترق طرق الإصلاح والديكتاتورية

حميد رضا الإبراهيمي



**سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط**

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## تونس ومفترق طرق الإصلاح والديكتاتورية

حميد رضا الإبراهيمي \*

### المقدمة

تعد تونس عنواناً لمهد الربيع العربي وآخر أنموذج ديمقراطي من بين تلك الدول، التي نجحت في إبعاد الجيش إلى حد ما من المعادلة السياسية، وأقامت نظاماً برلمانياً ديمقراطياً في حقبة ما بعد بن علي إلى حد ما.

لم يكن هذا النظام السياسي فعالاً منذ عقد من الزمن بسبب الاختلافات العديدة بين حزب النهضة الإسلامي والأحزاب العلمانية الأخرى، فكان مقيداً باستمرار الجدالات السياسية التي لا نهاية لها، ولم يخلف ذلك سوى الانهيار الاقتصادي والعجز عن السيطرة على جائحة كورونا، وقد شهدت الخلافات السياسية مرحلة جديدة في الأسابيع الأخيرة، حيث استند الرئيس التونسي قيس سعيد على المادة 85 من الدستور، فعلق مجلس النواب التونسي وتولى منصب رئيس الوزراء، وقام بإقالة وتثبيت شخصيات سياسية على نطاق واسع. وهذا الأمر الغى الحصانة التي يتمتع بها مجلس النواب، فيما اعتبر حزب النهضة الأمر بأنه اغتيال سياسي على غرار ما قام به السيسي في مصر. وعلى الرغم من حذر غالبية الأحزاب التونسية من خطوات سعيد، إلا أنه لم يعترف بها، حيث دعت بعد ذلك إلى العودة إلى النظام البرلماني الطبيعي، وفيما يلي نناقش السيناريوهات المقبلة والفرق بين هذه الإجراءات وما حدث في مصر عام 2013.

### شرح الموضوع

تعد تونس واحدة من الدول القليلة المتحضرة في شمال إفريقيا، حيث تجاوز كل من مصر والجزائر وليبيا، والتي خضعت جميعها للحكم المباشر وغير المباشر للسيطرة العسكرية، وبينما كان الحبيب بورقيبة رئيس تونس الحديثة محامياً، أصبح خليفته زين العابدين بن علي، وعلى الرغم من امتلاكه الصبغة العسكرية، إلا أنه لم يجعل العسكر كمصدر من مصادر الحكم، والجيش التونسي يكاد يكون قوة عسكرية غير سياسية.

وخلال تحركات قيس سعيد الأخيرة اكتفى الجيش بغلق أبواب البرلمان وتجنب المواجهة مع

\* مختص بشؤون الشرق الاوسط وحقوق الانسان.

الشعب، وامتنعت جميع القوى الأمنية التونسية عن الاشتباكات الجماعية مع المعارضة، ولاسيما عناصر حزب النهضة، وكان دور الجيش في تلك الاحداث المشابهة بين البلدين هو أول وأهم فارق بين أحداث تونس والانقلاب في مصر.

في مصر عزل المجلس العسكري الأعلى الرئيس عن تنفيذ اي بند من بنود الدستور، واشتبك اشتباكات دامية مع المعارضين من جماعة الإخوان المسلمين في شوارع القاهرة، فيما اعتقل جميع قادتهم، حتى تعامل معهم مجلس القضاء المصري اشد تعامل، حاكماً على العديد منهم بالإعدام، وعلى الرئيس السابق محمد مرسي بالسجن مدى الحياة.

في تونس حالياً كل شيء يتم وفقاً للدستور، فتم تعليق نشاط مجلس النواب لمدة شهر، وهذا ليس بسبب رغبة قيس سعيد، بل بسبب عدم قدرته على التعامل في ظل البيروقراطية في تونس بعد الفوضى، وايضا واحدة من اهم اسباب الالتزام بالدستور هي استقلالية او عدم ادلجة الجيش التونسي.

وعلى عكس مصر فإن تونس بلد هامشي لا يمكنه فرض الامر الواقع على المجتمع الدولي، ففي صباح اليوم التالي لانقلاب عبد الفتاح السيسي عارض الكثيرون في العالم هذه الخطوة، لكن لم تكن لديهم خيارات لأيقافها، حيث يمتلك الجيش المصري المجهز سيطرة كاملة على مفاصل الحكومة والاقتصاد المصري، وهو أحد أسس الاستقرار في شمال إفريقيا وفلسطين، والسيطرة على التطرف الإسلامي، وكذلك الهجرة وغيرها من القضايا الثانوية مثل قضية السودان.

في المقابل لا يتعارض الجيش المصري مع الاستراتيجية الشاملة للغرب في المنطقة، ومواجهتها لا تصب في صالح أي طرف في العالم، بينما لم تكن الاطراف المعادية للغرب مثل إيران وسوريا معترضة على سقوط مرسي بسبب دور الإخوان في القضية السورية.

لكن هذه الدولة الشمال إفريقية الصغيرة ليست كذلك؛ لأنها لا تمتلك قوة فرض الامر الواقع على العالم، لأنها مدينة بالكثير من دخلها بتعاملها مع أوروبا من خلال السياحة، فيما تفتقر إلى النفوذ والتأثير العسكري والأمني والسياسي على محيطها، وفي حال وجود حركات سياسية راديكالية مثل الانقلاب الدموي، سيواجه ظروفاً مشابهة لإقليم كردستان بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد، وبعد فترة سيضطر إلى التراجع إلى الموقف السابق من خلال تقديم المزيد من التنازلات.

وعلى الجانب الآخر فإن مصر لديها أوراق وخيارات أخرى غير الغرب تستطيع ان تناور بها، فالروس مثلاً لديهم رغبة قوية في لعب دور في المنطقة ولديهم اتفاقيات عسكرية كبيرة مع مصر، وهذا ناجم من الضغط الغربي على مصر، والذي دفع الأخيرة الى توطيد الروابط مع الجبهة الروسية، وبطبيعة الحال ، كان هذا أيضاً أحد العوامل الفعالة للسياسي في تعامله مع العالم بعد الثورة.

في حين أن تونس تعد بلداً فرانكوفونياً من المستعمرات الفرنسية السابقة، ولديها متسع ضئيل للمناورة في تغيير حلفائها الغربيين، كما أصرت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة كحلفاء لتونس منذ البداية، على أن تونس يجب أن تقرأ الأحداث، وتعود إلى العملية الديمقراطية السابقة<sup>1</sup>.

وعلى الصعيد الاقليمي وعلى عكس جماعة الاخوان التي تعاني من عزلة جيوسياسية، فإن حزب النهضة في تونس يعد حليفاً وثيقاً لتركيا، وبما أن الحكومة الليبية القريبة من جماعة الإخوان أيضاً محاذية للحدود الشرقية التونسية، والقواعد العسكرية التركية بدورها موجودة على الاراضي الليبية، لذا تمتلك ليبيا تأثيراً كبيراً على امن تونس واقتصادها، فقد تشكل الضربات المطرقية على حزب النهضة تحديات أمنية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة على تونس، بخلاف ما حصل مع جماعة الاخوان في مصر.

وعلى الصعيد الداخلي لتونس فعلى الرغم من أن الوسط السياسي لم يكن مؤيداً للنهضة، إلا أنها لا تحب تحول المسار السياسي إلى النزعة العسكرية والأحادية، وفي مقابلة صحفية قال الرئيس السابق منصف المرزوقي في انتقاد موجه لحزب النهضة، الا إنه رغم الانتقادات اللاذعة فقد اعتبر عملية اقصائهم رصاصة في جسد الديمقراطية، فالأحزاب التونسية تدرك جيداً أن إزالة مطرقة النهضة بهذا السيناريو سيؤدي إلى احتمالية اقصاء باقي الاحزاب بالطريقة ذاتها، وقد تعلمت من التجارب السلبية لأحزاب وشخصيات مصرية مثل البرادعي أثناء الإطاحة بمرسي.

وفي استجماع المواقف السياسية التونسية داخلياً وخارجياً يمكن القول: إن هناك نوعاً من الاجماع الحاصل لايجاد توازن سياسي، وبطبيعة الحال فإن بعض هذا الاجماع ناتج من عدم قدرة حزب النهضة على إدارة البلاد، غير أن تحديد التوازن لا يعني حذف النهضة من المشهد السياسي.

1. <https://tn.usembassy.gov/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/>

ويمكن مقارنة التطورات في تونس بالاطاحة بأربكان في تركيا، والتي على الرغم من أنها أدت إلى الإطاحة بحزبه، إلا أنها لم توقف الأنشطة السياسية الإسلامية، وبعد أقل من عقد من الزمان عاودت الظهور مرة أخرى واصبحت القوة السياسية الأولى في تركيا.

من جانب آخر ضغطت هذه التطورات على حزب النهضة للتكيف مع بعض الحقائق الميدانية والسياسية المحلية والعالمية،

بطبيعة الحال فإن مدى ابتعاد حركة النهضة عن السياسة التونسية مسألة ستضع ضغوطاً كبيرة عليها في الأيام والأشهر المقبلة، ولا يتردد قيس سعيد في حل البرلمان بالكامل، لكن الجانب الآخر يحاول أيضاً تقليل هذه المسافة باستغلال الظروف غير المستقرة للطرف المقابل. من غير المؤكد أن المرحلة التالية هي مرحلة تراجع مؤقت للغنوشي، ومع ذلك فسوف لن يكون تراجعاً دائماً، وعلى الرغم من وقوع الديمقراطية التونسية في مطبات عميقة، إلا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن الانهيار والوقوع في القاع.